محليات

ست سيارات إسعاف من الجالية السورية في تشيلي

| محمود الصالح

في خطوة تعبر عن مدى ارتباط أبناء سورية بوطنهم الأم قام أمس النادي الموحد السوري في سنتياغو في تشيلي بتقديم هدية رمزية إلى وزارة الصحة هي عبارة عن ست سيارات إسعاف لتعويض جزء من السيارات التي نهبتها العصابات الإرهابية المسلحة والتي كانت تقدم الخدمات الصحية للمواطنين.

وأكد معاون وزير الصحة الدكتورة هدى السيد أن الوزارة ستقوم بتوزيع هذه السيارات على المحافظات والمناطق حسب الحاجة بما يسهم في توفير الخدمات الإسعافية للأخوة المواطنين.

وأشادت السيد بجهود الجالية العربية السورية في تشيلي كذلك بالتعاون الطيب الذي تبديه سفارة تشيلي في دمشق.

من جهته أكد القائم بالأعمال في السفارة التشيلية بدمشق (خورخه كاباييرو) حرص الجالية السورية في تشيلي على التواصل مع بلدها الأم سورية والمساهمة في التخفيف من معاناة أبناء هذا الوطن جراء الأزمة التي تتعرض لها سورية منذ فترة وطلب القائم بالأعمال من وزارة الصحة إعداد قائمة بالتجهيزات والمستلزمات الطبية اللازمة لهذه السيارات لتزود بها من الجالية السورية.

ضبط ومصادرة ٢٠٠٠ لتر بنزين غربي السويداء

| السويداء -الوطن

تمكنت الجهات المختصة بالسويداء من ضبط ومصادرة نحو ٢٠٠٠ لتر من مادة البنزين المعدة للتهريب وذلك من أحد المنازل في قرية الثعلة غربي السويداء.

وأوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسويداء المهندس ماهر الشعراني أن الكمية تم استجرارها من إحدى محطات الوقود في القرية وكانت معدة للتهريب إلى العصابات الإرهابية في ريف درعا.

وبيّن الشعراني أنه تم تنظيم الضبط التمويني اللازم بحق صاحب المحطة وإحالة الشخص المخالف إلى القضاء.

ضبط شبكات كثيرة خلال العام الحالي منها من تتعامل مع عرب

إدارة مكافحة المخدرات تضبط في أسبوع ١٤٠ كيلو غرام حشيش و١٠٨ آلاف حبة كبتاغون

| محمد منار حميجو

يبدو أن انتشار مادة المخدرات في سورية وصل إلى حد خطير ما ينذر بانتشارها نتيجة دخول كميات كبيرة في ظل انفلات حدودي غير مسبوق بسبب سيطرة العصابات المسلحة على مساحة واسعة من الحدود التركية العراقية مع سورية إضافة إلى كل ذلك محاولة المسلحين إدخال المادة إلى المناطق الآمنة واستقطاب أكبر عدد من الشباب.

وضبطت إدارة مكافحة المخدرات أخيراً شبكتي تهريب مخدرات بحوزتهما ١٤٠ كيلو غراماً من الحشيش و١٠٨ آلاف حبة كبتاغون كانتا تريدان إدخالها إلى العاصمة وبيعها للشباب إلا أن الإدارة وبناء على معلومات مؤكدة استطاعت القبض عليهما.

وأكد مصدر في وزارة الداخلية أن نشاط العصابات المهربة للمادة المخدرة ينذر بخطر كبير بانتشارها، مشدداً على أن الوزارة تتابع هذا الموضوع بكل دقة وأنها استطاعت حتى تاريخ إعداد الخبر ضبط عدد كبير من الشبكات خلال هذا العام وبحوزتها كميات كبيرة كانت تحاول تهريبها إلى الأردن ومن ثم إلى دول الخليج.

ولفت المصدر إلى أن هناك الكثير من الشبكات السورية تتعامل مع أشخاص عرب وبالتحديد خليجين لإدخال المادة من تركيا ولبنان وتهريبها عبر الأردن إلى الخليج معتبرا أن هذه الدول مستهلكة للمادة وتعتبر سورية خط عبور لهم والدليل على ذلك أن معظم الشبكات ضبطت وهي متجهة إلى محافظتي درعا والسويداء ومن خلال اعترافاتهم تبين أنهم كانوا يحاولون تهريب المخدرات للأردن باعتبارها دولة مستهلكة، وجزء من الكميات تباع لبعض الشخصيات الخليجية لإدخالها إلى بلدانهم.

وأشار المصدر إلى أن سورية حاولت التواصل مع بعض الدول التي تمر عبرها المخدرات عبر الإنتربول الدولي للتعاون قضائيا لضبط العصابات التي تدخل المواد المخدرة إلى البلاد ولكنها لم تستجب وهذا يدل على أن بعضها مثل تركيا متورطة في هذا المجال وأنها تدعم العصابات التي تعمل في هذا المجال.

وبين المصدر أن العام الحالي هو من أكثر الأعوام من جهة ضبط كميات المخدرات والشبكات المهربة لها ما يشير إلى أن هناك محاولات لجعل المجتمع السوري مستهلكا لها ولاسيما فئات الشباب الذين تراوحت أعمارهم بين ١٨ إلى ٢٥ سنة باعتبارها أكثر فئة عمرية معرضة لتعاطي المخدرات مستدلا على ذلك بأنه ضبط عدداً كبيراً من الشباب أعمارهم بين ١٨ إلى ٢٥ سنة.

واعتبر المصدر أن ما تقوم به الوزارة بالتعاون مع وزارة العدل والجهات المختصة الأخرى ضبط كثيراً عملية انتشار المادة المخدرة بين أبناء السوريين في المناطق الآمنة إلا أن هذا لا يعني أن الخطر غير موجود ففي فترة قصيرة من الزمن تحاول العصابات المسلحة تهريب كميات كبيرة إلى داخل المحافظات إلا أن يتم ضبطها بسرعة نتيجة الرقابة الدقيقة التي تقوم بها الوزارة.

وتعتبر جريمة تهريب المخدرات من الجرائم الخطرة في القانون السوري ولاسيما إذا كان الهدف منها زعزعة أمن المجتمع عبر نشرها بين أبنائه والمتاجرة بها لاستهداف فئات عمرية صغيرة.

ونص قانون العقوبات العام على اعتبار جريمة تهريب المخدرات جنائية الوصف تصل عقوبتها إلى ١٥ سنة بالأشغال الشاقة في حين اعتبر المتعاطي ضحية تعتبر فترة علاجه عقابا له إضافة إلى صدور المرسوم رقم ٣ لعام ٢٠١٠ والذي اعتبر استغلال الأشخاص للمتاجرة بالمخدرات جريمة اتجار بالأشخاص.

وطالب حقوقيون بتشديد عقوبة تهريب المخدرات لتصل إلى المؤبد باعتبار أن البلاد تمر في مرحلة حرجة وبأزمة خطيرة ما دفع العديد من ضعاف النفوس إلى المتاجرة بدم الشعب السوري وتهريب المخدرات هي أحد أنواع هذه المتاجرة.

> تهريب كميات كبيرة إلى الأردن لبيعها لخليجيين لإدخالها لبلدانهم

عضو يتهم رئيس مجلس مدينة طرطوس بأنه يتصرف «منفرداً»

| طرطوس- محمد حسين

نال مقترح لجنة الموازنة المتعلق بالإعانة الممنوحة من وزارة الإدارة المحلية بالقرار رقم /٦٤٧/ لعام ٢٠١٥ والبالغة /١٠/ ملايين ليرة الكثير من النقاشات خلال الجلسة الإضافية الأخيرة لمجلس مدينة طرطوس حيث تساءل بداية عضو المجلس محمد يازجي قائلاً: هل سنفي بالتزاماتنا للديون التي ترتبت على مهرجان الزهور؟

على حين أكد عضو المجلس قيس محمد على أن يتم صرف جميع المستحقات المترتبة على الأعمال التي تمت بخصوص معرض الزهور وأيده عضو المجلس محمد طوفان قائلاً: المهرجان نظم بموافقة المجلس، الأمر الذي يتطلب منا القيام بتصفية كل الحقوق التي تترتب على المدينة فالإجراءات المتخذة قانونية بكل حيثياتها وعلينا القيام بصرف المستحقات المالية ما دامت في السياق القانوني.

أما عضو المجلس جرجس معوض فرأى في مداخلته أن الأولوية لم تكن لمهرجان الزهور وإنما لموضوع النظافة مطالباً بالتدقيق في صرفيات العمل فرئيس المجلس كان يتصرف منفرداً بعد الشهر الرابع من هذه السنة على حد تعبيره.

عضو المجلس حاتم سليمان أشار إلى أنه قبل اتخاذ القرار /٤٨/ تحدث رئيس البلدية عن إقامة وتنظيم مهرجان الزهور لكونه تظاهرة حضارية مقترحاً صرف الإعانة وفق كتاب وزير الإدارة المحلية، على حين تحدث عضو المجلس أحمد حسن عن ضرورة إدخال موضوع الإعانة بكتاب مستقل لكونها معاملة استثنائية فالأمور الخدمية لها الأولوية والقمامة أصبحت أكواماً في الشوارع.. مؤكداً أن إصلاح الآليات التي تقوم بترحيل القمامة من المدينة باعتباره العمل الأهم.

وفيما يتعلق بمعرض الزهور كان على المدينة أن تقدم ميزانية ثابتة وتصديقها من المجلس قبل أن يصبح الموضوع أمراً واقعاً (أنفقنا كذا وعلينا التسديد).. خاتماً مداخلته بتأكيد ما ورد في كتاب الوزير بخصوص صرف الإعانة على المشاريع الخدمية مع الإشارة إلى أن مهرجان الزهور تم بشكل مغاير لما تم الاتفاق عليه في الشهر الرابع.

ثم تساءل عضو المجلس محمود صقر قائلاً: هل يجوز أن نقوم بالإنفاق على مهرجان الزهور ونترك الآليات العاملة بالنظافة من دون إصلاح فيجب أن نعطي جزءاً منها للآليات.

عضو المجلس بشار معلا رأى أن يتم تخصيص جزء من الإعانة لإصلاح آليات النظافة وعضو المجلس محمد إسماعيل قال إن الجميع مع حل مشكلة الديون المترتبة على مهرجان الزهور متسائلاً عن مساهمة اتحاد المصدرين لأن التركيز يجب أن يكون على أمور أخرى.

على حين قال عضو المجلس وجيه زمام: كان من المفروض تحديد المسؤوليات عن أعمال المهرجان وبكل حيثياته.

المهندس علي سوريتي رئيس مجلس مدينة طرطوس ردّ على هذه المداخلات قائلاً: إن مناقشة موضوع كهذا لا يستدعي منا أكثر من خمس دقائق فالإطالة والدخول في التفصيلات ليست من عمل المجلس ولا داعي لذكرها فهذا هو التعطيل بعينه فأنا أحملكم المسؤولية..!!

فما سمعناه من مداخلات ونقاشات وحوارات من البعض هو تعطيل لأنها أعمال كيدية واضحة ومعروفة لكن لها جميعاً أسبابها والبعض يقوم بهذه النكايات للإساءة للنجاح الكبير في المهرجان الذي لم يكونوا يتوقعونه.

فموضوع الصرفيات يتعلق بالمالية والمحاسبة ولجان المشتريات وليس مسؤولية المجلس أو رئيس المجلس فالجهاز المركزي للرقابة المالية هو المخول بالتدقيق في حال وجود مخالفة وهو من يقدم المقترح بحقها، واستعرض رئيس المجلس المراحل التي تم بها إنجاز معرض الزهور بداية من عرضه على المجلس وأخذ الموافقة عليه والمذكرة التي أرسلت للوزير لطلب مساعدة مالية لإقامته كما هو واضح في المذكرة إلى أن جاءت الموافقة على تقديم إعانة /١٠/ ملايين من أجل المعرض، حيث تم تشكيل لجان من المجلس لمتابعة العمل والإشراف عليه مؤكداً أن كل ذلك تم بعلم المجلس ومتابعة اللجان وتم إنجاز جميع الأعمال بشكل قانوني أصولاً.

وبعد الدراسة والمناقشة تقررت الموافقة بالأكثرية على مقترح لجنة الموازنة وفق ما ورد في اقتراح مديرية الشؤون الفنية مع إضافة بند على نفقات إدارية متنوعة بما فيها النظافة.. وهنا تدخل عضو المجلس رامي الخطيب مشيراً لوجود تزوير.. فقد تم التصويت على القرار ومن ثم تم تغييره مقترحاً أن تتم الموافقة على المناقلة وأن يتم الصرف وفق كتاب الوزير على أن يتم صرف الفواتير والديون المترتبة على المدينة على مسؤولية المدير المالي ومحاسبي الإدارة ولجنة المشتريات وآمر الصرف.

الحسكة تنظر في مرآة ٢٠١٥

| الحسكة - دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي خلال اجتماعه بعدد من مديري الدوائر الخدمية التي لعملها طبيعة خاصة، ضرورة إعادة النظر وعملية الالتزام بدوام العاملين فيها ولاسيما الدوائر والمؤسسات الخدمية المتوضّعة في الأحياء الجنوبية من مدينة الحسكة التي كانت خارج سيطرة الدولة، وبعد عودتها إلى حضن الوطن، في ضوء الاستقرار الأمني الذي باتت تعيشه المحافظة، وطلب من المديرين إعادة النظر في مقراتهم وإلزام العاملين بالدوام ومناقشة أهم الصعوبات التي اعترضت العمل خلال عام ٢٠١٥ بتحديدها وتشخيصها، للانطلاق نحو العام القادم بتصورات جديدة قادرة على تقديم أفضل الخدمات وأيسرها للمواطنين، وشرح المحافظ الصيغ المتبعة حول عملية الصيانة التي نُفذّت في عدد من الدوائر التي تعرضت للأضرار نتيجة الهجوم الإرهابي الذي تعرّضت له مدينة الحسكة في الأحياء الجنوبية، وبيان عملية المتابعة مع فروع الشركات الإنشائية ذات الصلة للإطلاع على نسب الصيانة التي تم تنفيذها، وذلك بإجراء مطالعة للشركات التي كانت تقوم بإجراءات الصيانة والترميم لها.

وبيّن عدد من المديرين في سياق الاجتماع أهم القضايا التي تخص عمل مؤسساتهم: فذكر مدير فرع محروقات الحسكة (سادكوب)، أن المديرية انتهت من أعمال الصيانة كحالة إسعافية بإصلاح الشبكات وخطوط الشحن والتفريغ وبدأ العمل اليوم بصيانة الخزانات التي تعرضت للأضرار نتيجة للأعمال الإرهابية المرتكبة، وقال مدير السياحة إن عدد الضبوط التي تم تنظيمها بحق المخالفين في الفنادق والمطاعم السياحية وصل إلى ١٥ ضبطاً خلال العام الجاري، وإن لجان الرقابة المشتركة والضابطة العدلية تقوم بجولات دورية على المنشآت السياحية بالكامل، وأوضح مدير فرع المطبوعات والكتب المدرسية، أن عدد الكتب المدرسية الموزعة خلال الفصل الدراسي الأول وصل إلى ٢١٧٨٠٠٠ كتاب، و٣٤٦٠٠٠ كتاب خلال الفصل الدراسي الثاني، وقام بشرح الصعوبات التي تكمن بتأخير افتتاح بعض المدارس ما انعكس سلباً مع انتقال الطلاب من مدرسة إلى أخرى وحاجته للكتاب إثر ذلك، وحدد مدير مشروع تطوير الثروة الحيوانية بالحسكة إجمالي كمية المنحة الموزعة بالحسكة والبالغة ٤٠٠ طن قمح و٥٠ طن شعير والتي استفاد منها ٢٢٥٠ مواطناً في مناطق الحسكة والقامشلي وتل براك والدرباسية وتل تمر بمعدل ٢٠٠ كغ لكل أسرة مستفيدة، وذكر مدير المحلج المنشاري مبيناً أن حجم الأقطان المسوّقة من المحصول حتى نهاية يوم الثلاثاء الموافق للثامن من الشهر الجاري وصل إلى ٢٠٦١٧ طناً، وسيستقبل المركز الإنتاج لغاية الـ٣٠ من الشهر الأول للعام القادم، وأن الصعوبات تكمن في صعوبة إرسال بطاقة إدخال المعلومات إلى حلب عن طريق دمشق ما يستدعي سفر الموظف المختص جواً إلى دمشق، ومن ثم العودة إلى حلب والتي يتم بموجبها صرف قيم الأقطان للمنتجين عن طريق المصارف الزراعية بالمحافظة حيث وجود مقر الإدارة العامة للأقطان التي بدورها تتابع باستمرار استكمال إجراءات عقد نقل المحصول إلى المنطقة الوسطى.

التدخل الإيجابي بدرعا يحقق نصف مليار في الخزن

| درعا- الوطن

نشطت حركة المبيعات في منافذ بيع القطاع العام بمحافظة درعا مؤخراً إلى درجة بات المرء يشاهد عندها ازدحاماً في بعض الأوقات، والسبب حسب بعض المصادر المطلعة يعود لتوفيرها مواد بأسعار منافسة للسوق وخاصة من زيوت وسمون موردة على اتفاقية خط التسهيل الائتماني الموقع مع الجانب الإيراني، وقد أوضح المهندس يحيى الخليل مدير فرع الخزن والتسويق بدرعا أن العمل يتم عبر منافذ البيع الموزعة في مدن درعا وإزرع والصنمين إضافة إلى منفذ بيع في سيارة جوالة بمدينة درعا، وقد بلغت مبيعات الفرع منذ بداية العام الجاري ولغاية الشهر الفائت ٥٠٤,٩٧٠ ملايين ليرة سورية بنسبة تنفيذ ١٠٦٪ حيث تتوافر تشكيلة سلعية واسعة بأسعار منافسة والإقبال جيد على السمون والزيوت والسكر والمعلبات وغيرها التي تقل أسعارها عن السوق بنسب جيدة، على حين ذكر مدير فرع سندس زياد العوض أن المبيعات خلال الفترة المشار إليها آنفاً تبلغ ١٤ مليون ليرة سورية بنسبة تنفيذ ٥٦٪ من المخطط والفرع يوفر إضافة للقطنيات تشكيلة من المواد التموينية من زيت وسمنة وسكر حر وشاي ورب بندورة وغيرها بأسعار منافسة ويتم البيع من خلال المنافذ العاملة في المناطق الآمنة، وبدوره ذكر مدير فرع الاستهلاكية حسام الترك أن المبيعات منذ بداية العام الجاري ولغاية شهر تشرين الثاني وصلت ٥٥١ مليون ليرة سورية بنسبة تنفيذ ٥٢٪ وتتوافر تشكيلة سلعية من المواد التموينية بأسعار منافسة، وتم في النصف الأول توزيع مادة السكر المقنن، لكن في النصف الثاني الذي شارف على الانتهاء لم توزيع أية كميات من هذه المادة لعدم ورودها إلى المحافظة وهو ما أثر في انخفاض نسبة المبيعات، إضافة إلى تأثير مشكلة الاستعلام الضريبي ورسم الطابع المفروضين على الموردين المتعاملين مع المؤسسة ما ينعكس سلباً على أسعار المواد ومنافستها مع السوق، علماً أن المنافذ العاملة حالياً ١٥ منفذاً من أصل ٥٨، وبشكل عام ووفقاً لمصادر فروع تلك المؤسسات فإن أهم المشكلات التي تعوق العمل هي عدم توافر وسائط نقل تلبي الحاجة، وعلى سبيل المثال فإن آليات الخزن والاستهلاكية قديمة ومتهالكة ولا يمكن بها نقل المواد لمسافات طويلة أي بين المحافظات وسندس ليس لديها أي وسائط، وحتى آليات القطاع الخاص تطلب أجوراً باهظة جداً وأحياناً تمتنع عن الحمولات إلى درعا بذريعة الأحداث، وإسهاماً في حل جزء من هذه المشكلة وبشكل مؤقت أبدت إحدى الجهات العامة في درعا استعدادها لتقديم آليات تساعد في نقل المواد إسهاماً في توفيرها للمستهلك بالأسعار المنافسة، وبالفعل تجد نشاط بيع منافذ تلك الفروع متذبذباً بين الحين والآخر بسبب الوفرة في المواد المطلوبة في فترات ما وغيابها التام في فترات أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن هناك تساؤلاً مهماً يطرح في هذا المجال وهو لماذا يتم كل فترة وبشكل متقارب رفع أسعار المواد في منافذ بيع القطاع العام وكأنها هي الأخرى تلحق بالدولار كالقطاع الخاص، ومثالها مادة السكر التي كانت تباع في الشهر الفائت للحر بقيمة ١٥٠ ليرة وأصبحت في الشهر الحالي ١٧٥، وكذلك المواد الموردة على خط التسهيل الائتماني الإيراني ومثالها الزيوت ومعلبات الطون، علماً أن المواد هي نفسها لجهة النوع والمصدر وتاريخ الإنتاج، آملين الثبات على الأسعار لتبقى منافسة بالتوازي مع ضرورة إيجاد آليات بيع في منافذ الفروع تضمن عدم سحب تلك المواد المنافسة إلى السوق السوداء، والاستمرار خلال العام القادم بحملة «عيشها غير» التي يتم خلالها الحسم ١٠٪ من قيمة المواد المبيعة للمستهلك بقيمة تزيد على ألفي ليرة بدءاً من ١-٧ من كل شهر.

٢٤٪ من أشجار السويداء غير «نظامية»!!

| السويداء-عبير صيموعة

أشار مدير زراعة السويداء المهندس بسام الجرمقاني إلى أنه تم الإعلان عن البدء بعملية تسوية للأشجار المثمرة غير المنظمة حتى نهاية ٢٠١٦/١/٣١ وذلك بغية منح أصحاب هذه الأشجار وثيقة تنظيم زراعي، موضحاً أنه من الضروري حصول المزارعين على هذه الوثيقة لتساعدهم في الحصول على التعويض المالي الذي تقدمه الوزارة للمزارعين وهناك لجان لاستقبال الوثائق المطلوبة من المزارعين وإجراء الكشوف اللازمة على حقول الفلاحين حتى يصار إلى منحهم وثائق التنظيم الزراعي، لافتاً إلى أن ٢٤٪ من مساحات الأشجار في السويداء ما زالت غير منظمة.

هذا وأشار رئيس مكتب الفلاحين الفرعي طارق الصفدي إلى أنه يجب توعية الفلاحين حول ضرورة الاستفادة من قرار وزارة الزراعة المتضمن فتح باب التسوية للأشجار المثمرة خلال ٣ الأشهر القادمة علماً أن اعتبارات كثيرة منها عدم فرز تلك الأراضي المتوارثة عن الآباء والأجداد أدت إلى إحجام بعض المزارعين في السويداء عن عملية التنظيم الزراعي لأراضيهم رغم أن التنظيم يعتبر بمنزلة رخصة قانونية تؤهل صاحب الأرض الحصول على جميع حقوقه ومخصصاته من الدعم الحكومي وخاصة مستلزمات الإنتاج الزراعي من سماد ومحروقات ومبيدات ولعل أكبر فائدة يمكن للمزارع من الاستفادة منها عند تنظيم الأرض هو ما يقوم به صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث من التعويض على المزارعين جراء الكوارث الطبيعية.

كلام رسمي جداً

الموارد المائية: ٣ محطات تحلية لتحسين وضع مياه سلمية

رداً على «السلمية... عطش للمياه... وعطش للأسعار الرخيصة»

إشارة لما نشر في صحيفتكم «الوطن» رقم العدد /٢٢٦٩/ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٠ تحت عنوان: «السلمية... عطش للمياه... وعطش للأسعار الرخيصة» نبين ما يلي:

تتم تغذية مدينة السلمية بمياه الشرب من خط جر مياه حماة، حيث تتأثر كميات المياه الواردة للمدينة بالتعديات وأعمال التخريب التي تستهدف الخط في الرستن، وكذلك خط الجر من الرستن إلى محطة الضخ الرئيسية في موقع القنطرة، ولتحسين الوضع المائي في مدينة السلمية تم تركيب ٣ محطات تحلية تعتمد على مبدأ التناضح العكسي بطاقة إجمالية تقدر بـ١٥٠ م٣/سا إضافة إلى حفر ١٢ بئراً جوفياً عميقاً، كما تعمل المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في حماة حالياً على وضع الخطط الكفيلة بالاستثمار الأمثل لهذه الآبار من خلال تأمين وحدات معالجة أولية ومحطات تحلية بتنقية التناضح العكسي، إضافة إلى إعداد تصورات الربط مع الخزانات الرئيسية وشبكة المدينة، كما تم التعاقد من منظمة الآغا خان على وحدة تحلية بطاقة إنتاجية ١٠٠م٣/سا سيتم تركيبها بالسرعة الكلية لدعم المدينة بكميات إضافية من مياه الشرب.

أما بالنسبة لتغذية محطة القنطرة بخطوط كهرباء خاصة، فقد قامت المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة حماة فعلاً بتحويل مبلغ وقدره ١٠٦ ملايين ليرة سورية إلى الشركة العامة لكهرباء حماة كلفة تنفيذ خط مستقل لتغذية محطة ضخ القنطرة من توسع المدينة الصناعية في حماة وعبر مسار يوازي طريق حماة السلمية، ومدة الانتهاء من تنفيذ الخط ٦ أشهر.

المكتب الصحفي

«التموين»: الخضر بلا فاتورة

إشارة إلى ما نشرته صحيفتكم الغراء في عددها رقم /٢٢٧١/ بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥ تحت عنوان: «الكوسا بالدولار في اللاذقية!!»

بينت مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك باللاذقية ما يلي:

• إن أسعار الخضر والفواكه تحدد من مديريتنا وتصدر بشكل دوري مرتين أسبوعياً (الاثنين والخميس)، وتم تنظيم ١٣ ضبطاً تموينياً بخصوص الخضر والفواكه خلال الشهر العاشر (١٢ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار- ضبط واحد لتقاضي سعر زائد). وتم تنظيم ١١ ضبطاً تموينياً من بداية الشهر الحادي عشر وحتى تاريخه بخصوص الفواكه والخضر (٩ ضبوط لعدم الإعلان عن الأسعار- ضبط للإعلان بسعر زائد- ضبط لعدم حيازة فاتورة شراء لمادة البطاطا).

• نتابع وبشكل يومي الخضر والفواكه في الأسواق الرئيسية من خلال الالتزام بالإعلان عن الأسعار وفق النشرة السارية المفعول وتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين أصولاً.

ومن خلال متابعة السيارات المحملة بالخضر والواردة إلى المحافظة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٥ من المحافظات الأخرى (حمص- حماة) تبين عدم حيازتها فاتورة بالخضر، وتم مخاطبة مديريات حماية المستهلك المعنية في المحافظات من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة أصولاً.

نشكر لكم اهتمامكم بقضايا الوطن والمواطن، ونؤكد حرصنا على الاستجابة لمعالجة أي شكوى ترد إلينا.

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك